

علاوي: المرضى مرتاحون لنظام المواعيد الجديد

السلمانية - الوسط

□ قال مدير دائرة السجلات الصحية في مجمع السلمانية الطبي سمير علاوي: إن نظام حجز المواعيد بطريقة الأرقام الإلكترونية الذي طبقته الدائرة أخيراً لاقى قبولاً عاماً بين المرضى المترددين على المستشفى وذلك بحسب ما يصله منهم من ملاحظات.

وقال علاوي: إن أقصى فترة انتظار للمريض في حجز المواعيد وصلت إلى 30 دقيقة بينما كانت تبلغ 45 دقيقة في السابق. كما كفلت هذه الطريقة تعاملًا شخصياً ومباشراً مع المريض دون أية حواجز.

وأشار إلى أن نجاح هذه التجربة قاد إلى تطبيق هذا النظام في قسم المختبر، ويجري التفكير حالياً لاستحداث أنظمة قريبة من هذه الفكرة في قسم الأشعة وقسم الطوارئ كل حسب خصوصيته.

وتنقسم إدارة السجلات الصحية إلى قسمين يتعامل أولهما مع المرضى مباشرة، بينما يختص القسم الثاني بالخدمات المعلوماتية ووحدة تصنيف الأمراض ومراقبة الجودة وينشر معلومات واضحة ودقيقة ضمن نشرته الشهرية.

التجارة الإلكترونية العربية في جامعة الخليج

□ تنظم دائرة التنمية الطلابية بجامعة البحرين بالتعاون مع لجنة النشاط الصيفي لأندية طلبة البحرين في الخارج محاضرة بعنوان (التجارة الإلكترونية في العالم العربي... هل نحن جاهزون؟) يحاضر فيها رئيس قسم الهندسة الكهربائية في جامعة البحرين الدكتور خالد الروجي. وستقام المحاضرة في السابعة والنصف من مساء يوم الاثنين المقبل في جامعة الخليج العربي.

من يملك القرار: «الوفاق» أم علماء الدين؟

الوسط - عباس بوصوفان

□ ربما لا يكون التساؤل وارداً عن الجهة التي ستحدد الموقف من الانتخابات البرلمانية المقبلة في جمعية «العمل الوطني»، أو «المنبر التقدمي»، أو عموم التيارات الوطنية، وربما أيضاً داخل التيارات الإسلامية السنية.

فالأولى سيكون القرار فيها مرتكزاً على الكليات ديمقراطية مباشرة، أي من خلال التصويت داخل جمعياتها العمومية.

ويبدو أن الجمعيات الوطنية لن تواجه إشكاليات جديّة على صعيد الالتزام بالقرار الذي سيصدر. ربما يُستثنى من ذلك «الجمع الوطني الديمقراطي» الذي نشأ نشأة شبه قسرية، بسبب عدم التجانس الأيديولوجي، الشرط المهم لاستمرار التجمعات وتماسكها، خاصة خلال المفاصل الرئيسية، والقرارات التاريخية.

ولأسباب مغايرة، ستكون القرارات متفقاً عليها بين القاعدة والقمة في التيارات الإسلامية السنية، التي تتميز بقربها. عموماً من الخط الرسمي، فهي لم تتجاوز مع طروحات المعارضة إبان أحداث تسعينات القرن المنصرم، كما أيدت - أو تفهمت - أغلبها - التعديلات الدستورية التي أجريت في فبراير/ شباط من العام 2002.

أما التيار الإسلامي الشيعي العام، الذي تمثل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية واجهته السياسية، وبسبب تعقيدات القرار وخطورته على تماسكها كونها تنظر إلى نفسها كـ «عمود فقري» للمعارضة، وبسبب التركيبة الدينية للتيار، فإن جدلاً حامياً يدور داخله (التيار) عن الجهة التي من حقها اتخاذ قرار بالمشاركة أو عدمها.

رأي يعطي الأولوية لجمعية «الوفاق» كي تتخذ

القرار، باعتبارها تشكيل يضم أكثر من 1000 عضو، يمثلون مختلف الطيف السياسي الشيعي.

ومنحها فرصة من هذا النوع، يكرس وجودها كرقم رئيسي في الساحة السياسية على مستوى التيار الشيعي، وعلى مستوى ساحة الصراع السياسي الأعم الذي يشمل اللاعبيين الآخرين: الحكومة، والتيارات السياسية الأخرى. وتجاهلها يعني، من بين ما يعني، أنها غير سيّدة على قرارها.

حيال هذا الرأي ينقسم أعضاء «الوفاق» أيضاً: فهل يصدر القرار من الجمعية العمومية، أم من مجلس الإدارة؟ البعض يفضل الرأي الأول، لكن القريبين من موقع اتخاذ القرار يرجحون أنها لن تلجأ إلى هذه الخطوة، وقد يكون عقد الاجتماع التشاوري للجمعية العمومية في 25 يوليو/ تموز الماضي دليلاً على ذلك.

المعارضون لصدور القرار من مجلس الإدارة يبررون موقفهم بأن الأخير تم انتخابه من خلال اللجنة التأسيسية، وليس من خلال الجمعية العمومية، وبالتالي فهو غير مفوض لاتخاذ قرار مصيري.

ويضيف هؤلاء أنه كما حدد الموقف من الانتخابات البلدية في الجمعية العمومية، ثم تبنته مجلس الإدارة، ودعمه بيان لعلماء الدين فإن القرار من البرلمان لا بد أن يصدر بالآلية نفسها.

وفي ذلك لا يبدو الاتفاق حاصلًا، فالبرلمان غير البلديات. إزاء ذلك، هنالك من يعارض صدور القرار من «الوفاق» سواء أكان من خلال الجمعية العمومية أو الإدارة. ويقول أصحاب هذا الرأي أنه بالنظر إلى التركيبة الائتلافية التي تشكلت منها الجمعية، وعدم تمكّنها بعد، بسبب كونها في طور الإنشاء - من إرساء أرضية صلبة «الفرص» القرار على

الشارع، ولكونها تشكلت أصلاً بعد ضوء أخضر من القيادات الدينية؛ فإنها (أي القيادات الدينية) الأجدر باتخاذ القرار.

ويرفض السيد عبدالله الغريفي، أحد الرموز الشيعية البارزة، القول إن علماء الدين غير مؤهلين لممارسة القيادة السياسية، ويعتبر أن هذه المقولة «يروجحها التيار العلماني المعادي للدين...»، ثم يأسف لكونها تسربت إلى ذهنية بعض الشباب الإسلامي.

ويوضح الغريفي أنه «يجب التمييز بين جنبتيين: الجنبية الموضوعية البحتة، والجنبية العملية للإنسان المتزتم بالدين (...) ففي قضية «الولب» الذي يستخدم لمنع الحمل... في الجانب الموضوعي نرجع للطبيب، أما في التكليف العملي في جواز هذا العمل أو حرمة فيرجع فيه إلى الفقهاء».

ويقبس الغريفي المثل أعلاه على مسألة الانتخابات بقوله «خبراء القانون، وخبراء السياسة يحددون لنا القيمة القانونية للتجربة البرلمانية إيجاباً وسلباً، هذا الجانب الموضوعي في المسألة، أما الجانب العملي في تحديد الوظيفة الشرعية، جوازاً أو حرمة، فهذا مسؤولية أصحاب الخبرة الشرعية، وهم العلماء».

وبين هذين الرأيين، هنالك من يعتقد أنه لا بد من التوافق، بأن يتخذ علماء الدين القرار بعد التشاور مع الجهات الفاعلة، ثم تصدى «الوفاق» لإعلان القرار، في محاولة للوصول إلى حل وسط يرضي الأطراف جميعها، فيعطى العلماء دورهم، ولا تُجرح «الوفاق». لكن، ربما نسي أصحاب هذا الرأي أن منطلقهم يدل جزءاً من المشكلة، لكنه قد يبقى ثغرة دون حل، لأنه يستبعد رأي الجمهور.

ينظمها مركز الدراسات أواخر الشهر المقبل

ندوة عربية حول السمّنة بسبب الأرقام «المخيفة»

عوالي - الوسط

□ قال مدير برنامج البحوث البيئية والحيوية في مركز البحرين للدراسات والبحوث عبدالرحمن مصيقر إن المركز

يصدد إقامة ندوة تشترك فيها بعض من الدول العربية لمناقشة مشكلة السمّنة، وذلك لأول مرة عربياً.

وأشار مصيقر إلى أن الندوة التي ستقام في سبتمبر/ أيلول المقبل ويشارك فيها 25 شخصاً من الدول العربية ستعرض بشكل موسع كل المستجدات المتعلقة بحقيقية انتشار السمّنة وتراجع النشاط البدني في الوطن العربي.

وأضاف: أن الهدف الرئيسي من انعقاد الندوة هو تجميع كل المعلومات والبحوث العربية واستعراضها داغياً إلى التأمل فيما وصفه بـ «الأرقام المخيفة» التي تشير إلى تزايد أعداد المرضى الذين يعانون من مخلفات السمّنة، كأمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكري وبعض أنواع السرطانات.

وتستعرض الندوة - التي تمتد ثلاثة أيام - العوامل المرتبطة بالسمّنة في العالم العربي والنشاط البدني وعلاقته بصحة الناشئة واستراتيجية منظمة الصحة العالمية في مكافحة السمّنة، فيما سيفق المحاضرون على تجارب مجهرية لعدد من الدول العربية منها الكويت ومصر والأردن والمغرب.

ويناقش المتحدثون في نائي أيام الندوة قضايا مختلفة تدور حول السمّنة منها: النشاط البدني عند المسنّين والشباب، و العوامل المرتبطة بالسمّنة عند مدرسي التربية الرياضية، والنشاط البدني والأمراض المزمنة، والمحددات الثقافية المرتبطة بالسمّنة، بالإضافة إلى دور المدارس الحكومية في

تشجيع ممارسة الرياضة.

وحسب مصيقر فإن الندوة ستقف عند مجالات مهمة منها: العادات الغذائية والتقاليد السائدة في المجتمعات العربية، اتجاهات المجتمع نحو الشخص «السمن»، معالجة الجوانب النفسية والثقافية للسمّنة واستعراض البرامج القائمة للوقاية والسيطرة على مخاطر السمّنة.

وقال: إن هذه الندوة تطرح كل ما استجد في الساحة البحثية عن مخاطر السمّنة والنشاط البدني، في وقت لا يزال الباحثون في هذا المجال يشككون من شح المعلومات المتوافرة حول حجم مشكلة السمّنة والعوامل المترتبة عليها.

وقال: «إن واحداً من أهم الأسباب التي دعت إلى إقامة هذه الندوة، هو ما تمثله مشكلة الوزن الزائد والسمّنة باعتبارها قائمة المشكلات الصحية التي تواجهها الكثير من

الدول العربية». موضحاً أن انتشار السمّنة لا يقتصر على الراشدين بل يمتد ليطال حتى الأطفال في سن ما قبل المدرسة وتلاميذ المدرسة والمراهقين.

وأشار مصيقر إلى أن تقاوم مشكلة السمّنة - التي تهدد حياة مليارات البشر في كل أنحاء العالم وبتكرز شديد في العالم العربي - «دعائنا إلى التفكير في عقد ندوة عربية موسعة، بهدف الوقوف على الأسباب التي قادت المشكلة إلى هذه الزاوية المقلقة ورصد المخاطر ووضع الحلول».

وفي الوقت الذي تشير فيه الدراسات الصحية الحديثة إلى أن النشاط البدني وممارسة الرياضة بدأ يسجلان انحساراً ملحوظاً عند البالغين والمراهقين والأطفال على حد سواء، يشير مصيقر إلى تضاعف أعداد المرضى الذين يعانون من مشكلات السمّنة - خصوصاً بين الأطفال والمراهقين - مما يشكل خطراً صحياً مهدداً لهذه الفئات في المستقبل.

الجمعيات الأهلية تناقش دعم الشعب العراقي

المترق - الوسط

□ بادرت جمعيتنا «الوسط العربي الإسلامي الديمقراطي» و«الجمع القومي الديمقراطي»، بتوجيه الدعوة لـ 30 مؤسسة أهلية لعقد اجتماع بمبنى نادي العروبة، مساء يوم الخميس المقبل 22 أغسطس/ آب الجاري، سيتم فيه بحث إمكانية المؤسسات الأهلية البحرينية متانسة الشعب العراقي، في مواجهة الهجمة الأميركية التي يتعرض لها.

وقال الناطق الرسمي باسم «جمعية الوسط» إبراهيم جمعان: «إن الدعوة وجهت إلى التجمعات السياسية والاتحادات والنقابات المهنية، وجمعيات النفع العام، والاتحاد النسائي، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، وأنه سيسعى لبلورة مواقف شعبية رافضة للهجمة التي تتعرض لها المنطقة، وإيصال هذه المواقف إلى بقية الشعوب العربية والإسلامية، لخلق تيار عريض لمواجهة الهجمة الأميركية».

«ولو عرضتها سنوافق»

الذوادي: الحكومة لم تعرض علينا تصوية «الشورى»

الزنج - الوسط

□ قال رئيس جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي أحمد الذوادي انه لا يوجد ما يمنع الانضمام إلى مجلس الشورى في حال عرضت الحكومة ذلك، لأن الموافقة على الميثاق تعني الموافقة على المجلسين، مع استمرار ملاحظاتها على ضعف صلاحيات المجلس المنتخب، بسبب تساوي عدد أعضاء مع عدد أعضاء المجلس المين»، لكنه نفى أن تكون الحكومة قد عرضت على «المنبر» العضوية في مجلس الشورى.

وأضاف الذوادي، الذي قضى نصف عمره في المنفى، في حديث إلى «الوسط» أن الإقرار بالدستور الصادر في 14 فبراير/ شباط من هذا العام هو «واقع قائم، سواء شاركنا أم لم نشارك في المجلس الوطني بغرفتيه، ونرجو أن تجرى تعديلات دستورية في المستقبل ترجح كفة المجلس المنتخب».

وأكد رئيس «المنبر» سعي جمعيتي إلى تشكيل تيار ليبرالي تشارك فيه جميع ألوان الطيف الديمقراطي، بما في ذلك جمعيتنا «المتدنى» و«الميثاق»، من أجل إيجاد نوع من التوازن - ليس توازناً كاملاً - مع التيار الديني ذي الوجود الغالب في الساحة.

الذوادي أقر بأن مشروع التكتل اصطدم بموقف «الأخوان» في جمعية العمل الوطني الديمقراطي، بسبب تحفظهم على العلاقة مع جمعيتي «الميثاق» و«المتدنى»، باعتبارهما «قريبتين» للمؤسسة الرسمية، بحسب تعبيره.

وانتقد الذوادي ما أسماه «الفهم الخاطئ للمعارضة»، معبراً عن تأييده للحكومة إذا دافعت عن مصالح المواطنين، ومعارضته لها إذا كانت عكس ذلك، مؤكداً أن العلاقة بين المنبر والحكومة «بروتوكولية، وليست خاصة، ولا تختلف عن علاقة القوى السياسية الأخرى مع الحكومة التي لا يوجد عندها حالياً توجه للحوار».

وعن تقييمه للتيار الديني، قال الذوادي: «إنه جزء من الحركة الوطنية، ولكننا نؤيد الديمقراطية، لكننا نختلف في البرامج، فنحن أناس علمانيون، ونؤيد الاختلاط، وحقوق المرأة، والمزج بين الشريعة والقوانين الوضعية، بينما الإسلاميون لا يؤيدون ذلك، ويستهدفون تطبيق الشريعة وحدها، وإقامة دولة إسلامية، لكننا نعتقد أن من حق الجميع أن يعبر عن رأيه، ويسعى لتطبيق برامجه».

أطير المنبر في دولنا
نرفعها إلى

نرفعها إلى

رئيس ولاعضواً بمجلس الدولة وأسرة التحرير

وجميع العالمين في

الوسط
يومية سياسية مستقلة

بمناسبة صدور

مخبرية طمح الوفاق وللنجاح

ابراهيم خليل كانو
EBRAHIM K. KANOO
P.O. BOX 119, BAHRAIN TEL. 262262/730730